المَبحث الخامس

أبرز القرآنيين الَّذين توجَّهوا إلى «الصَّحيحين» بالنَّقد

المَطلب الأوَّل
محمود أبو ريَّة[1]
وكتابه «أضواء على السُّنة المحمَّدية»

لا يكاد المرءُ يَسمع عن موضوعِ الطَّعنِ في أحاديث السُّنة والغمزِ في رُواتِها، إلَّا قفز إلىٰ ذهنه اسمُ (أبو رَيَّة) سِراعًا، لِما عُرِف به مِن أَوَّليَّةٍ في تقحُّم هذه المَخاضةِ النَّتِنَةِ مِن التَّشكيكِ في مِصداقيَّة التَّدوين لها، ومُعارضتِه لِما تلقَّته الأمَّة بالقَبولِ مِن أخبارِ «الصَّحيحين» وغيرهما، بألوانٍ مِن شُبَهٍ مَلأتْهُ إلىٰ مُشاشِه.

أمَّا تطاوُله فوق ذلك علىٰ الصَّحبِ الكِرام ﷺ، ورَميُه لحافِظِهم أبي هريرة ﷺ في دينِه، وقدحِه بأمانتِه، وتَبجُّحِه بكشفِ هَناتِه للنَّاس: فذاك أمرٌ أغربُ مِن مُفاخرَةِ الحَصىٰ للشُّهُب، والقدحِ في نورِ الصُّبحِ علىٰ لسانِ الدُّجىٰ!

قد بَدَت أُولَىٰ أماراتِ انحرافِه سنةَ (١٣٦٣هـ) حينَ شُوهِد في مجلَّة «الفتح الإسلامي»[2] مُتجشِّمًا الدِّفاعَ عن القرآن، مُستبطِنًا في ذلك غمْزًا بالسُّنةِ لا تُخطِئُه قريحة، وازدراءً لرُواتِها بألفاظٍ قبيحةٍ.

---

(١) من الكُتاب البارزين المصريين الذي عُرفوا بالطعن علىٰ السُنة النبوية، والتهجم علىٰ حافظها أبي هريرة في كتابه «أبو هريرة شيخ المضيرة»، توفي سنة (١٩٧٠م)، وقد أخمل الله تعالىٰ ذكره فلم يترجم له الزركلي في «أعلامه» مع تقدم وفاته عنه، ولا استدركه أحد بعده فيما علمت، ولم يترجم له إلا الشيعة الاثنا عشرية عند سيدهم (مرتضىٰ الرضوي) في كتابه «مع رجال الفكر» (١/ ١٣٠-١٥٨) احتفاءً بحربه لأصول السنة وأئمتها وما يؤول إليه ذلك من نصرة مذهبهم وانتشاره في أوساط أهل السنة.

(٢) العدد: ٥٤٦، ١٠ صفر ١٣٥٦هـ (ص/ ١١٠٠).

إلىٰ أن أسفَرَ عن عَدائِه للسُّنَةِ صُراحًا في مَقالٍ له أسماه: «الحديث النَّبوي»، نشرَته مجلَّة «الرِّسالة»[1]، فيه بَشَّرَ بإخراجِ كتابِه القُنبلة: «أضواء علىٰ السُّنةِ النَّبويَّة»، ليُحدِثَ به بعدُ «بَلْبلةً في الأفكارِ عند مَن لم يَتَعمَّقوا في دراسةِ السُّنَّة»[2]، كحالِ زُرافاتٍ مِن أدعياءِ الحَداثةِ، وصَناديدِ العَلمنةِ، الَّذين تكَالبوا آنذاكَ -ولازالوا[3]- علىٰ الثَّناءِ عليه في كتابِه هذا.

ثمَّ راحوا يحثُّون أربابَ القَرارِ في مِصر لفسحِ مجالِ النَّشرِ له، رغمًا عن أنوفِ علماءِ الأزهرِ! فلم تكُن وَجاهةُ هؤلاء لتُلزم وزارةَ الثَّقافة بمنعِ ذلك، وقد حالَ بينهم وبين سَعيِهم هذا للمنعِ برقِيَّةٌ خَطَّها أَحَدُ أقطابِ الأدَبِ العَربيِّ وقتها، يَحكي تفاصيلَها (أبو ريَّة) ونَشوةُ الانتصارِ منه علىٰ مَن أطعَموه العِلمَ صغيرًا تَملؤُ صدرَه، حيث قال: «.. عَلِمَ أخيرًا بالأمرِ نَصيرُ الدِّين والفكرِ: (طَه حُسين)، فطَلَب أصولَ الكتابِ مِن وزارةِ الثَّقافةِ، ولمَّا اطَّلَع عليه، أعادَه علينا مع خطابٍ، دَحَض فيه ما رَماه الأزهرُ به، وصَرَّح في جَلاءٍ أنَّه مُوافق للدِّينِ كلَّ الموافقةِ، لا يُخالفه ولا يَنبو عنه في شيءٍ مُطلقًا، وأنَّه مُفيدٌ فائدةً كبيرةً جدًّا في علمِ الحديث»![4]

وهكذا فليَكُن جَلَدُ الفاجرِ، في الدَّفعِ عن الباطل بِالباطِل!

هذا الكتاب -مع كلِّ الجَلَبة الَّتي رافقت صدوره- لم يُضِف فيه صاحبُه جديدًا إلىٰ البحث العِلميِّ، بل ولا إلىٰ أصلِ الشُّبَه والطُّعون الَّتي قالها أسلافُه مِن مُنكري السُّنَن، فلم يكُن أبو ريَّة إلَّا مِن مُستنقَع المُستَشرِقين يَمْتَح، وعن مائِهم الآسِن يَصدُر.

---

(١) العدد: ٦٣٣، رمضان ١٣٦٤هـ ١٩٤٥م.

(٢) «دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين» لمحمد أبو شهبة (ص/٣٩).

(٣) انظر نماذج من استشهاد العلمانيين المعاصرين بمحمود أبي ريَّة في «الاتجاه العلماني المعاصر في دراسة السُّنة» لغازي الشَّمري (ص/٤٣٢-٤٣٣).

(٤) «مع رجال الفكر في القاهرة» لمرتضىٰ الرضوي (١/ ١٣٠-١٥٨).

«إنَّما الَّذي فاقَهم فيه، أنَّه أكثر خُبْثًا ودَناءةً، وأسوأُ أدَبًا مع الصَّحابةِ الأُمَناء، وأجرأُ على الكذبِ، والبُهتِ، والخياناتِ العِلميَّة»[1].

لكنَّ حُرَّاس الشَّريعةِ لم يَسكتوا له حتَّىٰ تَتابَع مُحقِّقوهم علىٰ كشفِ جَهالاتِه وتَبيِينِ زَغَلِ كِتابِه، بَلَغوا بها أربعةَ عشرَ مُؤلَّفًا[2]، أجودُها في نَظَري: كتاب «الأنوار الكاشِفة» للمُعَلِّمي، لِما لمُؤلِّفه مِن فهم عميقٍ لعلومِ الحديث، هو عندي مِن نَوادِرِ العصرِ في ذلك؛ ثمَّ بعده كتاب «ظُلمات أبي ريَّة» لمحمَّد عبد الرَّزاق حمزة، والفصول المُخصَّصة للرَّد عليه مِن كتابِ «الدِّفاع عن السُّنة وردُّ شُبَه المستشرقين» لمحمَّد أبو شهبة، و«السُّنة ومَكانتها في التَّشريعِ الإسلاميِّ» لـ د. مصطفىٰ السباعي.

فلم تبقَ بعدهم -بفضلِ الله- حاجةٌ لِرَدٍّ جديد، لولا أنَّ آراءَه قد عادت إلىٰ الظُّهور مجدَّدًا عند (أبي بكر صالح) و(إسماعيل كردي) و(سامر إستانبولي) وغيرهم مِن أعداء السُّنَن المعاصرين.

تقيِيم كتاب «الأضواء» ومُؤلِّفِه:

والَّذي يُمكِنُنا الخلوص إليه بعد تَصَفُّحنا لتلك الرُّدودِ السَّالف ذكرها مع الكتابِ المَردود، مُحصَّلٌ في الأفكارِ التَّالية:

أوَّلًا: أنَّ الرَّجل غيرُ مَوثوقٍ فيما يَنقُل، فتراه يَزيد أحيانًا في النَّصِ الَّذي ينقُده كلمةً يُفسِد بها مَعناه، لينسجِمَ مع ما يُريد هو دون مُرادِ قائِله، فمثالُ ذلك:

اختلاقه قولًا نَسَبه إلىٰ «صحيح البخاريِّ» زُورًا، زَاعمًا أنَّه في «فتح الباري»، حيث نَسَبَ إليه أنَّ «عبدَ الله بن عمرو ﷺ أصابَ زامِلَتَين مِن كُتب أهلِ الكتابِ، وكان يَرويها للنَّاسِ **(عن النَّبي ﷺ)**»![3]

(١) «السنة في مواجهة الأباطيل» لمحمد طاهر رسول (ص/ ٦٤).
(٢) «مرويات السيرة» لـ د. أكرم العمري (ص/٣٨).
(٣) «أضواء علىٰ السنة المحمدية» (ص/ ١٦٢، الهامش ٣).

كذا قال، وشَرْحُ ابن حَجرٍ خلوٌ مِن هذا اللَّفظِ الأخيرِ «عَنْ النَّبِيِّ»، وابن عمروٍ رضي الله عنه يَبرؤُ إلىٰ ربِّه أن يَنسِب تلك الصُّحف إلىٰ قولِ نبيِّه ﷺ؛ وعند الله تجتَمِع الخصوم[1].

ثمَّ كثيرًا ما يُنقص (أبو ريَّة) كلمةً مِن نصٍّ يستدلُّ به، أو يُسنِد القولَ إلىٰ غيرِ صاحبِه تضليلًا منه وتمويهًا، وهو القائل في فواتح كتابه: «الكذب هو أبو الرَّذائل كلِّها، سواء أكان عن عمدٍ ام غير عمد»[2]! فقد ذَكَر السِّباعي وقائع تشهد علىٰ كذبات (أبو ريَّة) تلك أثناء مُناقشتِه له فيما كَتَبَه في حقِّ أبي هريرة رضي الله عنه[3]، مختتمًا ذلك بقوله: «.. ومِن عدالةِ الله أنَّا أمسكنا بأبي ريَّة مُتلبِّسًا بجريمةِ الكذبِ العمدِ كما رأيتَ»[4]!

لترجع علىٰ نفسِ (أبو ريَّة) دَعوتُه حين دَعا بقولِه: «.. فلعنةُ الله علىٰ الكاذبين مُتعمِّدين أو غير مُتعمِّدين»!

ثانيًا: أنَّ (أبو ريَّة) يَستدلُّ لشُذَّاذِ أفكارِه بنصوصٍ قيلَت في مَوضوعٍ غيرِ المَوضوع الَّذي يستدلُّ عليه، إيهامًا للقارِئ أنَّه مُؤيَّد فيما يَقولُ بعُلماءَ أقدمينَ[5]؛ كـ «اعتصام» الشَّاطِبي، و«الجامعِ» لابن عبد البرِّ.

فهل هؤلاءِ انتهوا إلىٰ ما انتهىٰ إليه أبو ريَّة مِن طعنٍ في حجيَّة السُّنة ورواتِها الأعلام؟!

ولَإن كان (أبو ريَّة) نفسه لا يَرتضي مَضامين تلك المُصنَّفاتِ السُّنيَّة، ولا مناهج مُؤلِّفيها، فإنَّ شغفَه بالتَّدليسِ علىٰ قُرَّائِه، وإقاعِهم في شُراك حِيَلِه، دفعاه إلىٰ هذا الأسلوبِ الَّذي أجابَ مَن استشكَلَه عليه بقولِه: «الأحاديث الَّتي أُورِدُها في سياقِ كلامِي للاستدلالِ بها علىٰ ما أريد في كتابي: إنَّما أسوقُها لِكَي

---

(١) ولمزيدِ معرفةٍ بتحريفاته، يُنظر «السُّنة المفترىٰ عليها» لسالم البهنساوي (ص/٢٨٦).

(٢) «أضواء علىٰ السنة المحمدية» (ص/٣٨).

(٣) انظر كتابه «السُّنة ومكانتها في التشريع» (ص/٣٦٣).

(٤) «السُّنة ومكانتها» (ص/٣٦٨).

(٥) انظر «السنة ومكانتها» (ص/٣٦٥)

نُقنِعَ مَن لا يَقتنع إلَّا بها، علىٰ اعتبارِ أنَّها عنده مِن المُسَلَّمات التي يُصدِّقها ولا يُماري فيها»![1]

فسعيًا لتحقيق هذا المقصِد، نرىٰ (أبو ريَّة) مهتمًّا بالنَّقل عن (رشيد رِضا) وفيما أخطأ فيه اجتهادُه تحديدًا، لِما يَعلَمُه مِن مَكانتِه العِلميَّة المَرموقةِ في عَصرِه، وإلَّا «لو كان رشيدٌ حَيًّا حين أصدَرَ أبو ريَّة كتابَه، لكانَ أوَّلَ مَن يَردُّ عليه في أكثرِ مِن مَوضعٍ في ذلك الكتاب»[2].

ثالثًا: تحريفُه لظواهرِ النُّصوصِ عمدًا، وتحكُّمه في مُراداتِها تحكُّمًا يُمليه الهَوىٰ لا البحث المَوضوعيُّ، كادِّعائِه -مثلًا- أنَّ أبا هريرة ﷺ لديه كِتابَان مَخطوطَانِ حَفِظَهما عن رسولِ الله ﷺ[3]؛ فهِم هذا مِن قوله ﷺ: «حفِظتُ عن رسولِ الله ﷺ وِعَاءين، فأمَّا أحدُهما فبَثَثتُه، وأمَّا الآخر فلو بثَثتُه لقُطِع هذا البلعوم»[4].

وظاهرٌ جدًّا من هذا النَّص العَربيِّ المُبين، أنَّ أبا هريرة لم يقصِد ما تقَوَّله (أبو ريَّة)، ولا أحدٌ فهِم أنَّ عنده كتابين، أو كتابًا واحدًا! «وإنَّما قَصَد ﷺ وفَهِم النَّاس عنه: أنَّه حَفِظ ضَرْبَين مِن الأحاديث: ضربٌ يتعلَّق بالأحكام ونحوِها، ممَّا لا يَخاف هو ولا مثلُه مِن روايتِه، وضربٌ يتعلَّق بالفِتَن وذمِّ بعضِ النَّاس، وكلُّ أحدٍ مِن الصَّحابة كان عنده مِن هذا وهذا»[5].

رابعًا: أنَّه في سبيلِ تأكيدِ الفكرةِ المُستَولِية عليه، يرفضُ نصوصًا أجمَعَ العلماء علىٰ صِحَّة نقلِها، مِن حيث يَعتمِد علىٰ رواياتٍ مَكذوبةٍ نَصُّوا علىٰ بُطلانها! ككثيرٍ من الحكاياتِ المَرويَّةِ في كُتبِ الأدباء، ونَوادِر المَجالِس[6]، مِمَّا

(١) «أضواء علىٰ السنة المحمدية» (ص/٣٣).

(٢) «السنة ومكانتها» (ص/٣٠).

(٣) انظر «أضواء علىٰ السنة المحمدية» (ص/١٨٤).

(٤) أخرجه البخاري في (ك: العلم، باب: حفظ العلم، رقم: ١٢٠).

(٥) «الأضواء الكاشفة» (ص/٢٠٣-٢٠٤).

(٦) «السنة ومكانتها» (ص/٣٧٦).

لا سَنَد له ولا زِمام، بل لا يُعرَف أحيانًا قائِلُها! كالَّتي نراها في «حياةِ الحيوانِ الكبرىٰ» للدَّميري، و«الأغاني» لأبي الفرج الأصفهاني، «وهذا نفسُه المنهج العِلميُّ الَّذي قَدَّمه المُستشرِقون وأتباعُهم لتزييفِ المفَاهيم الأساسيَّة والأصِيلة»[١].

و(أبو ريَّة) وإن كان غَرضُه إسقاطَ اعتبارِ السُّنة، وإهدارَ جُهدِ نَقَلَتِها، فهو لأجلِ تحقيقِ ذلك، يَنقُل ما يُسنِده مِن كُتبِ أعدائِهم مِن الإماميَّة، كـ «تفسير الخوئي»، شَغوفًا بالتَّزلُّفِ إلىٰ أربابِ مَذهبِهم، والمَيلِ بمُؤلَّفاتِه إلىٰ ما يَهواه أصحابُ الخُمُسِ مِن مَلَالي لبنان وغيرها[٢].

---

(١) «السنة النبوية في مواجهة شبهات الاستشراق» لأنور الجندي (ص/ ١٠).

(٢) لم يكن أبو ريَّة زائغَ القول في جميعِ أصحاب النبي ﷺ، بل كان مُعترفًا بالفضلِ لأبي بكر وعمر ﵄، كما تراه في «أضواء علىٰ السنة» (ص/ ٢٤٢): «لولا حزم أبي بكر، وصرامة عمر، ومن عاونهما من خيار الصَّحابة وصالحيهم، لاندكَّ صرح الإسلام وهو في المهد . .»، ولكنَّهم أفراد قلائل، سَلَّط عليهم لسانَه المَسموم بالذَّم والتَّنقيص من أقدارهم -كمعاوية وأبي هريرة-.
فما كان علىٰ دواهي الإماميَّة إلَّا امتطاء إكافَ ظهرِه، ليشنُّوا به الغارَةَ علىٰ أهل السُّنة، مُحاولين -جهدَ أحلامِهم- نقلَ المعركة علىٰ السُّنَن داخل الصفِّ السُّنيِّ نفسِه.
لأجل هذا أكثرَ (مُرتضىٰ الرَّضوي) صاحب كتاب «مع رجال الفكر في القاهرة» الاتِّصالَ بأبي ريَّة، وكانت علاقته بَعدئذٍ وطيدةً بعبد الحسين العامليِّ (ت١٣٧٧هـ)، أحد علماء الإماميَّة بلبنان، وقد تأثَّر (أبو ريَّة) بكتابَي مُرتضىٰ العسكري «أحاديث عائشة» و«عبد الله بن سبأ»، يزعم أنَّهما الفصلُ في حقيقة الحقبة الأولىٰ من الإسلام؛ هذا مع ما كانت له من مُراسلات مع كثير مِن علماء الإماميَّة، منهم (صدر الدِّين شرف الدِّين)، الَّذي تبرَّع بطبع كتاب أبي ريَّة «أبو هريرة: شيخ المضيرة» طبعتَه الأولىٰ في لبنان، واصفًا أبا ريَّة في تَقدمته للكتاب في طبعته الثالثة (ص/ ٥-٦): «بالعَلَّامة الَّذي يَلين بيَدِه الحديث»!
وليست هذه المودَّة مِن أبي ريَّة لهؤلاء الإماميَّة مُجرَّد مُداهنةٍ يرجو منها حطامَ دنيا فقط، بل هو مع ذلك مُعتقدٌ لكثيرٍ مِمَّا يقولونه أواخرَ عُمره، أظهر ذلك في بعض تَواليفه، منها «أمير المؤمنين عليٌّ، وما لَقِيه مِن أصحاب رسول الله ﷺ» -وهو مخطوط-.
وينقلُ عنه الرَّضويُّ من بعضِ مَجالسِه قدحَه في أمِّ المؤمنين عائشة ﵂، كاتِّهامِه لها بأنَّها كانت تَكيد بالنَّبي ﷺ وتمكُر به، وأنَّها «كانت تُؤيِّد معاوية في حروبِه مع عليٍّ ﵁، ولم تهدأ ثائرتُها حتَّىٰ قُتِل عليٌّ فَقرَّت عينها، وهدَأت نفسها . . وإنْ كان الظَّنُّ أنَّ الله لا يَغفر لها»! انظر هذا وزيادة في كتاب «مع رجال الفكر في القاهرة» لمرتضىٰ الرَّضوي (١/ ١٣٠-١٥٨).
فإن كان مُرتَضىٰ صادقًا في ما ينقلُه عنه -ولستُ في ثَلَجٍ من وقوع ذلك حقيقةً، لِما عُرفَت به الإماميَّة مِن الكذب نُصرةً لدينِها، ولستُ أستبعِده أيضًا- فإنَّ (أبو ريَّة) يكون بِهذا قد تزندق! لا تُعلم له طائفةٌ يَنتسِب إليها، فتنةً من الله له جَرَّاء خُبثِ طَويَّتِه، ووقوعِه في أوليَاءِه.

وهذا ما لمَّحَ إليه المُعجَب به (محمَّد حمزة) بقولِه: «إنَّ حماسَ أبي ريَّة الشَّديد لانتقادِ آراءِ أهلِ السُّنة، أوقَعه -مِن حيث لا يشعر- في قبولِ مَقولات شيعيَّةٍ، بقي الشِّيعة إلىٰ اليوم في كتاباتِهم يُغذُّون بها مِخيالهم الاجتماعيَّ، كفضلِ عليٍّ علىٰ بقيَّةِ الخلفاء الرَّاشدين، والعنت الَّذي لقيته فاطمة ابنة الرَّسول ﷺ مِن أبي بكر»[1].

فلأجلِ هذا التَّلوُّنِ العَقديِّ عند (أبو ريَّة)، والتواءِ قَلَمِه بحسب ما يُمليه هَواه، نجِد أنَّ النَّاقلين عنه مِن خصومِ السُّنَةِ يَنتمون إلىٰ غير تيَّار فكريٍ واحد، ففيهم القرآنيُّ[2]، والعَلمانيُّ[3]، وفيهم العَقلانيُّ المُتشرِّع[4]، فضلًا عن الشِّيعةِ الإماميَّة كما أسلفنا به الذِّكر[5].

فلأجلِ ما تقدَّم من خليطِ انحرافاتِه صعُب عليَّ تصنيفه في خانةٍ فكريَّةٍ مُحدَّدة، **وإن كُنَّا ارتأينا حشْرَه مع زُمرةِ المُنكرين للسُّنةِ أصالةً، فلأنَّ الكُلَّ مُتَّفِقٌ علىٰ وُلوغِه في هذه البائقةِ، وانتشارِ رأيِه بخصوصِ الطَّعنِ في أكثر السُّنَن، واهتبالِه بالقرآنِ وحدَه كما يدَّعي**، وهذه اللَّبِنةُ الأساسةُ الَّتي شَيَّد عليها القرآنيُّون صرْحَ مذهبِهم بعدُ، مع زعمه أنَّه غيرُ مُنكرٍ للسُّنةِ في أصلِها.

يظهر لك هذا الموقف في مثلِ قولِه: «..إنَّ الَّذي يجبُ التَّصديق به، واعتقاده، إنَّما هو الخبرُ (المُتواتر) فحسبْ؛ وليس عندنا كتابٌ يجبُ اعتقاد كلِّ ما جاء به اعتقادًا جازمًا يبعث اليقين إلىٰ القلب غير القرآن الكريم، الَّذي جاء مِن طريقِ (التَّواتر) .. أمَّا الأخبار الَّتي جاءت مِن طريقِ الآحاد، وحَمَلتها كتبُ الحديثِ، فإنَّها لا تُعطي اليقينَ، وإنَّما تُعطِي الظَّن، والظنُّ لا يُغني مِن الحقِّ شيئًا!»[6].

---

(١) «الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي المعاصر» (ص/٣٣١).

(٢) كصالح أبو بكر، وسامر إسلامبولي، وانظر «مرويات السيرة» لـ د. أكرم العمري (ص/٣٨).

(٣) كـ د. محمَّد حمزة، انظر «الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث» (ص/٩٧).

(٤) كإسماعيل الكردي، انظر كتابه «تفعيل نفعيل قواعد نقد متن الحديث» (ص/١٧٤).

(٥) كجعفر السُّبحاني، انظر كتابه «الحديث النبوي بين الرواية والدراية» (ص/٦٧٨).

(٦) مقال له بعنوان: «معركة الذُّباب»، مَنشور في مجلَّة «الرِّسالة» (بتاريخ ١٩٥١/١٢/٢٤م، العدد: ٩٦٤، ص/٧-٨).

وبعد هذه الخُلاصة عن (أبو ريَّة)، فإنِّي مُقرٌّ بأنِّي لم أجد مَن ترجمَ له ترجمةً تُنبئ عن مُستواه العِلميّ، وتصنيفِه الفكريّ، بل أيَّ ترجمةٍ تاريخيَّة كيفما كانت! ولو مِن مُقَرَّبيه، ولو بعد موتِه! «فكأنَّما تَواصىٰ النَّاس علىٰ إخمالِ ذكرِه، ولولا أنَّه يُعاد ذكرُه عند الطَّاعنين في السُّنة والحديث، مُستشهِدين بكتابِه، وعند المُدافعين عنها نقضًا لكلامِه: لكان نَسْيًا مَنسِيًّا، وهذا مِن عجيب صُنع الله ﷻ به!»[1].

وبهذا يتَّضح أنَّ كتابَ (أبو ريَّة) ليست له أيَّة قيمةٌ علميَّة مُعتبرةٍ، لأمرين بارزين فيه:

أوَّلًا: خُلوُّ الكتاب مِن المنهج المَوضوعيِّ النَّقديِّ القويم، وهو الَّذي يدَّعي أنَّه «أعلم من الشَّافعي وأبي حنيفة!»[2].

ثانيًا: خلوُّ كاتِبه مِن الأمانة العِلميَّة[3]، وهو -مع ذلك- لا يَرْعوي أن يَنبُزَ مَن عَلَّموا الدُّنيا أمانةَ العلمِ وبراعة التَّحقيقِ بالغفلةِ أو الكذب.

ولعلَّ هذه النَّفس المغرورةَ بجهلِها المُركَّب، هي ما دَعَت أستاذَه الأديب الصَّادقَ الرَّافعي (ت ١٣٥٦هـ) أن يَقول له قولتَه اللَّاذِعة: «ليتَك كنتَ مَجذوبًا يا أبا ريَّة .. ولكنَّك لا تصلُح مَجذوبًا ولا عاقِلًا»[4]! ..

وصدقَ رَحِمَهُ اللهُ.

---

(١) مقدمة تحقيق علي عمران لـ «الأنوار الكاشفة» (١٢/٦-٧ آثار المعلمي).

(٢) «مع رجال الفكر في القاهرة» لمرتضىٰ الرضوي (١/ ١٣٠-١٥٨).

(٣) انظر «السنة ومكانتها» لـ د. مصطفىٰ السباعي (ص/٣٧٣).

(٤) «من رسائل الرافعي إلىٰ محمود أبو ريَّة» (ص/٧٧).

المَطلب الثَّاني
أحمد صبحي منصور(١)
وكتابه «القرآن وكفى مصدرًا للتَّشريع الإسلامي»

مِن أبرزِ من تعاهدَ حملَ رايةِ منكري حجيَّة السُّنة في العقودِ الثَّلاثةِ الأخيرة، حتَّىٰ أوذي في سبيلِ نشرِ هذا المُعتقد الفاسد -كما يتَبجَّح به- مِن قِبَل السَّاسةِ بتحريضٍ مِن علماءِ الأزهرِ مِرارًا، ممَّا اضطرَّه إلىٰ الخروج مِن بلدِه مصرَ إلىٰ أمريكا، هنالك يُسِّرت له سُبل بثِّ سمومِه الفكريَّة في وسائل الإعلامِ، ثمَّ لمَّها جُلَّها في مُؤلَّفه الأشهرِ: «القرآن وكفىٰ مصدرًا للتَّشريع الإسلاميّ».

ولقد بلغ بـ (صبحي) غروره أن يُعلن وراثته لمدرسة (محمَّد عبده) في الاجتهاد الإسلاميِّ بعد أن ذبُلت! بل هو أوفىٰ له من تلميذه (العاقِّ) محمَّد رشيد رضا -كما يسمِّيه-! في جملة لغوٍ يقول فيه: «جئتُ أنا وحيدًا في جامعة الأزهر سنة ١٩٧٥م حينما كنت أستاذًا مساعدًا، وبدأت الطَّريق لوحدي أنفضُ عنِّي -ما أسماه عبدُه- أوساخَ الأزهر! . . وأنفجرت في وجهي ومَن سار معي الغامُ

---

(١) وُلد في مدينة الشرقية بمصر سنة ١٩٤٩م، عمل مدرسا بجامعة الأزهر ثم فُصل منها في الثمانينات من القرن الماضي بسبب إنكاره للسنة، وصودرت منشوراته في ذلك، ليستقر بعدها في الولايات المتحدة مقتصرًا علىٰ نشر سمومه عبر الشبكة العنكبوتية، وله عدَّة مؤلَّفات منها: «السُّم الهاري في تنقية البخاري»، و«القرآن وكفىٰ مصدرا للتشريع»، له ترجمة ذاتية في موقعه الإلكتروني «أهل القرآن».

كثيرة؛ إلىٰ أن عُبِّد هذا الطَّريق بعد ذلك، وأصبح سهلًا لِمن جاء بعدنا . . حتَّىٰ لم يعُد غير مَقبولٍ اجتماعيًّا أن تُهاجم البخاريَّ»[١].

فلأجل ما للرَّجل مِن أفكارٍ خطيرةٍ تعود علىٰ سفينةِ الإسلامِ بالخرمِ، تهافتت عليه خفافيش العَلمانيَّة في الوَطنِ العربيِّ[٢]، بل ومؤسَّسات التَّنصير في الغَربِ[٣]، قصدَ تمكينِه مِن نشرِ مَقالاتِه الهدَّامةِ علىٰ أوسعِ نطاقٍ فيما تُوفِّره له مِن وسائل إعلاميَّة، وندواتٍ فكريَّة[٤].

والرَّجلُ علىٰ ما يدَّعيه من انحصار الأحكام في القرآن وحده، لا يَستنكِف أن يُعلنِ الانسجامِ التَّام بين مَذهبِه وبين الاتِّجاه العَلمانيِّ المُناوئ لتنزيل الشَّريعة، فتراه يقول: «إنَّ الفضولَ الصُّحفي والمَعرفيَّ، والسُّؤمَ مِن إعادة اجترارِ مقولاتِ الفكرِ السُّنيِّ، وعجزِه عن مُواكبةِ العصر: أدَّىٰ إلىٰ الالتفاتِ للفكرِ القرآنيِّ، الَّذي يؤكِّد الانسجامَ بين الإسلامِ والدِّيمقراطيةِ، وحقوقِ الإنسان، والحريَّة الدينيَّة، والعلمانيَّةِ المؤمنة . . »[٥].

لأجل ذلك نراه يخوض في مَسبَّةِ أهلِ السُّنة كثيرًا، يُشنِّع عليهم ما يراه تقديمًا للمَرويَّات علىٰ آيِ القرآن؛ ولأنَّه لا بُدَّ أن يذكُر أمثلةً مِن تلك المَرويَّاتِ المُختلَقةِ، ليُقيم بها الحُجَّة عليهم، رَكزَّ سهامَ طعنِه في البخاريِّ خاصَّة، لِما يعلمُه مِن توافقهم علىٰ تعظيمه.

---

(١) من حوار أجراه معه بلال فضل في برنامجه «عصير الكتب» بقناة العربي، بتاريخ ٢٠/٤/٢٠١٩م.

(٢) كمجلة «الحوار المتمدن» العلمانيَّة، وله فيها عدَّة مقالات في نقض التُّراث الإسلامي، كما صار أحد أركان «مركز ابن خلدون» العلمانيِّ في القاهرة.

(٣) منها «قناة الحياة الفضائية» وهي مؤسسة إعلامية تنصيرية ناطقة بالعربية، حيث كان ضيفًا فيها في برنامجا «سؤال جريء»!

(٤) كان أشنعها مؤتمر عُقد في مدينة أتلانتا بولاية جورجيا الأمريكية في ٢٨ و٣٠ مارس ٢٠٠٨م تحت مسمَّىٰ «الاحتفال بالكفر: التفكير الناقد من أجل الإصلاح الإسلامي»!، بمشاركة أمينة ودود التي قامت بإلقاء خطبة وإمامة صلاة الجمعة في داخل كاتدرائية سانت جون في مارس ٢٠٠٥م في نيويورك!

(٥) مقال: «السمُّ الهاري في تنقية البخاري»، مجلة الحوار المتمدن الإلكترونية- العدد: ٣٠٥١-٢٠١٠/٧/٢.

فكان ممَّا يقوله في حقِّ أعلام الأمَّة: «لا يشفعُ لك هنا أنَّك تستشهدُ بالقرآن الكريم، فلا قيمةَ للقرآن الكريم عندهم، القرآن الكريم عندهم كالصَّبي غير الرَّاشد، يحتاجُ إلىٰ وَليِّ أمرٍ، أو إلىٰ وَصيٍّ يتكلَّم عنه، والبخاريُّ وسُنَّته عندهم هو الوَصيُّ علىٰ القرآن، وبه عندهم يُمكن فهمُ القرآن . . ولو تعارضَ حديثٌ للبخاريِّ -كحديثِ الشَّفاعة- مع مائةٍ وخمسين آية قرآنيةً، تمسَّكوا بحديثِ البخاريِّ، ولم يَأبهوا بالقرآنِ كلِّه»[1].

ومِن قبيحِ صفاتِ هذا الرَّجل المُعربة عن قلَّةِ أدبِه مع الأولياءِ بعد أن حشر الخلفاء الرَّاشدين في زمرة المنافقين[2]، وجعلِه فتوحاتهم للبلدان ناشرةً للكفر[3] -وليس بعد هذا الكفر ذنب!- تَجرُّؤه علىٰ وَصمِ البخاريِّ بالكذَّابِ، ووضعِ الحديثِ علىٰ النَّبي ﷺ، بل رميِه بالعَداوة للإسلامِ ورسوله[4]!

وقلَّ مَن أعلمه ولغَ في مثل هذه المقذَعة مِن المُعاصرين، بل سوَّغ نبزَ البخاريِّ بكلِّ المستقبحاتِ لمجرَّد أن رأىٰ في «صحيحه» أحاديث عارَضَت فهمَه هو للقرآن؛ وعند نظرنا في دعوىٰ التَّعارض هذه: يظهر اعوجاج فهمه للآية أو الحديثِ، بل لكليهما! والأمثلة مِن كلامِه علىٰ هذا كثيرة، من ذلك:

ما أورده في كتابه «القرآن وكفىٰ»[5]، في سياقِ طعنِه الجُمليِّ بأحاديث مُباشَرة الحائِض، يزعم أنَّها تُعارض نهيَ القرآن مِن إتيانِها، جهلًا منه بالفرق بين المباشرة دون الفرج -وهذه الواردة في الأحاديث- وبين الإيلاج، مع وضوح هذا الفرقِ في الأحاديثِ نفسِها الَّتي طَعنَ فيها.

---

(١) مقال: «السمُّ الهاري في تنقية البخاري»، مجلة الحوار المتمدن الإلكترونية- العدد: ٣٠٥١ - ٢٠١٠/ ٢/٧.

(٢) صرح بذلك في الحوار التلفزي السَّابق ذكره «عصير الكتب» بقناة العربي، في الدقيقة ٤١ من المقطع الأوَّل منه، بتاريخ ٢٠/ ٤/ ٢٠١٩م.

(٣) في مقال له بعنوان «أثر الفتوحات العربية في نشر الكفر بالإسلام والقرآن»، منشور في موقع (الحوار المتمدن)، بتاريخ ١٥/ ٢/ ٢٠١٦م.

(٤) انظر كتابه «القرآن وكفىٰ مصدرا للتشريع الإسلامي» (ص/١٢٨، ١٣٤).

(٥) (ص/ ٨٤).

فإن كان هذا حاله مع الوحيِ المُبين -وقد أغبىٰ عنه فهمُه- فهو لكلامِ أئمَّة الحديثِ أعوج فهمًا! نظير زعمِه -في نفسِ مَقالِه الأوَّل هذا في البخاريِّ- أنَّ الذَّهبيَّ «وَصَلَ إلىٰ نتيجةٍ: أنَّ علماء هذا الشَّأن لم يَتَّفقوا علىٰ توثيق راوٍ أو تضعيفِه».

وهذه فريةٌ لم يقُلها الذَّهبيُّ قطُّ -وحاشاه- ولكن تابَعَ فيها (صبحي) أستاذَه في التَّحريفِ (أبو ريَّة)![1]

إنَّما عبارة الذَّهبي قولُه: «. . ولكنَّ هذا الدِّينَ مُؤيَّدٌ مَحفوظٌ مِن الله تعالىٰ، لم يَجتمع علماؤُه علىٰ ضلالةٍ، لا عَمْدًا ولا خطأً، فلا يَجتمِعُ اثنانِ علىٰ توثيقِ ضعيفٍ، ولا علىٰ تضعيفِ ثقة»![2].

وأُراني لا أحتاج إلىٰ بيان الفرقِ بين العِبارتين لِمن عنده مسكة فهم.

ومِن ذلك أيضًا: دعواه أنَّ الحاكمَ النَّيسابوريَّ لم يَضع كتابَه «المُستدرك» إلَّا للمُقارنة بين مَرويَّات البخاريِّ ومسلم! . . وحسبُك بهذا أمارةً علىٰ تعالُمِه وقلَّةِ دينِه، إن كان له دينٌ؛ وكلّ حديثيٍّ يعلم أنَّما قصد الحاكم بذا استدراكَ أحاديث لم يخرجها الشَّيخان في صحيحيهما مع أنَّها علىٰ شرطهما.

فهل يحقُّ لمثل هذا أن يهمِس ببنتِ شفةٍ في حقِّ سُنة النَّبي ﷺ ومُصنَّفاتها؟! فضلًا عن أن يَتطاول علىٰ جهابذةِ المحدِّثين؟! أم يحقُّ لمثله أن يبديَ رأيًا في ما تعلَّق بالإسلام أصلًا؟!

العجيب في الأمر، أنَّ الرَّجل علىٰ كثرةِ ما يصدر منه مِن كذباتٍ وتحريفات، أقرَّ له بصدقِ حكمٍ أصدره في مقالته الكَذوبة تلك، يعني بها غيرَه،

---

(١) يقول مصطفىٰ السِّباعي في «السنة ومكانتها في التشريع» (ص/٢٦٨) ردًّا علىٰ محمود أبو رية تحريفَه لكلام الذهبي: «الذهبي يريد أن يقول: إن علماء هذا الشأن متثبتون في نقد الرجال، فلم يقع منهم أن اختلفوا في توثيق رجل اشتهر بالضعف، ولا في تضعيف رجل عرف بالتثبت والصدق، وإنما يختلفون فيمن لم يكن مشهورًا بالضعف أو التثبت . . ألا ترىٰ إلىٰ قوله: توثيق (ضَعِيفٍ) وتضعيف (ثِقَةٍ)، ولو كان مراده كما فهم المؤلِّف، لقال: لم يجتمع اثنان علىٰ توثيق رَاوٍ ولا علىٰ تضعيفه».

(٢) «الموقظة» (ص/٨٤).

وهو أحقُّ النَّاس بها! أعني بذا قوله: «حين يتَعلَّق الأمرُ بالآخرة، والخلود في الجنَّة، أو الخلود في النَّار، فإنَّ الدِّين عندنا هو (الحائط المائل)، وهو سوقُ الأغراضِ المستعملةِ، الَّتي يتكاثر فيها الحُواة والمُحتالون والأفَّاقون، ويأتي إليه الزَّبائن فيستَسهلون التَّعامل مع الحواة والمُحتالين والأفَّاقين، ويرجعُ كلُّ زبونٍ مُقتنعًا بأنَّه يوم الدِّين سيكون في أعلىٰ علِّيِّين به»![1].

(١) انظر أقواله السابقة في مقالته: «السمُّ الهاري في تنقية البخاري»، مجلة الحوار المتمدن الإلكترونية- العدد: ٣٠٥١ - ٢٠١٠/٧/٢.

المَطلب الثالث

صالح أبو بكر[1]، وكتابه: «الأضواء القرآنيَّة لاكتساح الأحاديث الإسرائيليَّة وتطهير البخاريِّ منها»

بمقدور أيِّ قارئٍ لكتابِ هذا الرَّجل إذا ما قابَلَه بأسوتِه «أضواءِ» (محمود أبو ريَّة)، أن يخلُص إلىٰ أنَّ كتاب الأوَّل ما هو إلَّا نسخةٌ مُعدَّلة مِن الثَّاني لا غير، لم يكَد يَأتي فيه بزائدٍ مُبتكرٍ؛ فلقد تابعَ (أبو ريَّة) علىٰ تخبُّطاته وجهلِه فيه، واعتمد علىٰ أوهامِه وتخرُّصاته، «بل نستطيع القولَ أنَّ الجزءَ الأوَّل منه خلاصة لكتاب أبي ريَّة»[2].

فكأنَّ المؤلِّف ما أرادَ إلَّا أن يُحيِي ذكرَ (أبو ريَّة) بعد أن كاد يخمُد، «يظهر هذا في كثرةِ الاقتباساتِ وطولِها، حتَّىٰ لتبلغُ الصَّفحاتِ العديدة؛ كما تظهرُ أيضًا في المنهجِ الَّذي استخدَمه المُؤلِّف، والَّذي لا يختلِفُ عن مَنهجِ أبي ريَّة»[3] في إنكارِ الرِّوايةِ، والتَّشنيعِ علىٰ أهلِ الحديثِ، واتِّهامِ أبي هريرة ﷺ بالكذِب[4].

---

(١) كاتب مصري كان منتميا لجماعة (أنصار السنة المحمدية) بالإسكندرية، ثم فُصل منها بمجرد صدور كتابه «الأضواء القرآنية»، صرح في أكثر من موضع في كتابه هذا باقتصار الهداية علىٰ القرآن وحده ونبذ السنة، وقد تمت مصادرته من قِبل لجنة البحوث الأزهرية، انظر «السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام» لعماد الشربيني (ص/٤٩٣).

(٢) «منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير» لـ د. فهد الرومي (ص/ ٧٥٠).

(٣) «مرويَّات السِّيرة» لأكرم العمري (ص/٤٤).

(٤) «الأضواء القرآنية» (ص/٢٩٢).

وكتاب (صالح) ينقسِمُ إلىٰ جُزأين:

الأوَّل منهما: خَصَّه لقضيَّةِ الحديثِ ومَراجِعِها العلميَّة، منذ الخلافةِ الأولىٰ إلىٰ عصرِنا هذا.

أمَّا الثَّاني: فأودَعَه نماذجَ ممَّا يراه إسرائيليَّات مَدسوسة علىٰ البخاريِّ، بَلَغ بها (مائةً وعشرين) حديثًا، مُتعقِّبًا كُلًّا منها بالإنكارِ وإبراءِ النَّبي ﷺ، بل وإبراءِ البخاريِّ منها أحيانًا، يعني عدمَ تقصُّدِه اختلاقَها، وإنَّما اغترَّ في ذلك برُواتِها الكَفَرة! فيقول: «التَّعقيب القرآنيّ علىٰ كلٍّ منها، بما يثبت أنَّها دخيلةٌ علىٰ كلامِ النَّبي ﷺ، وبما لا يُسيء إلىٰ البخاريِّ، الَّذي حسْبُه -عند ربِّه- صدقُ نيَّتِه وإخلاصه، حتَّىٰ يعلمَ المسلمون كيف استطاعَ الشَّيطان أن يستخدمَ أعوانَه مِن كُفَّار الإنسِ في الكيدِ للإسلامِ والمسلمين»![1].

يَلين هذا اللِّين في الكلامِ عن البخاريِّ لأجل ما يعلمه من عظيم منزلتِه في قلوب المسلمين لا غير، فإنَّه لا يَتورَّع مِن أن يرمِيَ بعدُ غيره من المحدِّثين بكلِّ نقيصةٍ! وأن يعيب علىٰ المُصنِّفين اقتنائَهم «كُتبًا غريبةً» يوهمونَ بها قدرتَهم علىٰ تحقيقِ الأسانيدِ وتقريرِ أحوالِ الرِّجال، وهم في نظرِه «سُذَّجٌ قد انطَلَت عليهم دَسائس الذِّمِّيين، وألاعيبُ الزَّنادقة في روايتِهم للمَوضوعات»[2].

وأمَّا عملُه في كتابه «الأضواء القرآنيَّة»:

فمنهج المؤلِّف -في الجملةِ- فيه خالٍ مِن الصِّناعةِ الحَديثيَّة، إنَّما هو -كما أسلفنا ابتداءً- استنساخ لكتاب (أبو ريَّة)، ثمَّ نَفَخَه بعريضِ العبارات؛ فإذا ما استشكلَ فيه حديثًا بعقلِه، أو مَجَّه بذوقِه، ما كان شيءٌ أيسرَ عليه مِن نسبتِه إلىٰ «وحيِ الخيالِ الشَّارد، أو الكيد الإسرائيليِّ اللَّعين»[3].

---

(١) «الأضواء القرآنية» (ص/٣).

(٢) «الأضواء القرآنية» (ص/٤٢).

(٣) «الأضواء القرآنية» (ص/٥).

وهكذا عامل أغلبَ أحاديث «الصَّحيحين»، كلُّ حديثٍ فيهما لم يستوعِبه ألحَقَه في الحال بالإسرائيليَّات!

ولمَّا أرادَ أن يُدلِّل علىٰ شُبهتِه في إسرائيليَّة المَنقول، وبعد نسفِه لجهودِ البخاريِّ في جمع الصِّحاحِ مِن الحديث، فاجأَ القارئَ بمعلومةٍ خطيرةٍ لم ينتبه لها إلَّا حضْرَتُه! عنونَ لها بعنوانٍ لافتٍ يقول فيه: «اعتراف صريحٌ من البخاريِّ بوضع الحديث»![1].

وليسَ أحدٌ مِن طلبةِ الحديثِ فضلًا عن أئمَّتِهم يجهل أنَّ الوضعَ واقِعٌ في كثيرٍ مِن الأحاديث، فما الجديد في هذا العنوان؟! لكن الغَباوة أن يُحتجَّ بهذا البعضِ فيُحكَم به علىٰ الكلِّ.

مثلُ هذا الجهل المنهجيِّ في الاستدلالِ، أدَّىٰ بالمؤلِّف إلىٰ جملةٍ مِن التَّناقضات العلميَّة، من ذلك:

أنَّه في الوقت الَّذي يَدَّعي فيه ترجيحَ مسلمٍ لكذبِ عكرمة مولىٰ ابن عباسٍ، يزعمُ أنَّ مسلمًا خرَّج له حديثًا لأجلِ أن يُقويَّ به حديثًا رواه سعيد بن جبير في المَوضوعِ نفسه[2]!

ومتىٰ كانت رواية الكَذَّاب عاضدةً لغيرِها أصلًا؟! فضلًا عن تقويتها لرواية إمامٍ ثبتٍ كسعيد بن جبير؟!

ثمَّ هو لفرط جهله بطبيعة المرويَّات، يرىٰ أن الاختلافَ في رواية بعض ألفاظِ الأحاديث المُتعلِّقة بالموضوعِ الواحدِ: دالٌّ علىٰ الوضعِ والدَّس، هكذا ضربة لازبٍ! ومثَّلَ لذلك بأمثلة، منها -مثلًا- ما أجاب به علي ﷺ من سألَه: هل عنده كتابٌ غير القرآن؟ فورد عنه عباراتٌ مختلفةٍ في ثمانِ روايات، ساقَها البخاريُّ في كُتبٍ مختلفةٍ مِن «صحيحه».

---

(١) «الأضواء القرآنية» (ص/٤٨).

(٢) «الأضواء القرآنية» (ص/٧٢).

ففهِم هو من هذا الاختلاف في العباراتِ تناقضًا مُسقطًا لأصل الخبرِ! الأمر الَّذي لم يفطِن له البخاريُّ نفسه، ولا أحدٌ مِن العلماء قبله وبعده!

وقد غفل المسكين عن أنَّ عليًا ﷺ قد سئُل مِن غير واحدٍ مِن التَّابعين، ثمَّ قد غَبِيَ عن أنَّ الجمعَ يَسيرٌ بين هذه الرِّواياتِ، فإنَّ الصَّحيفة كانت واحدةً، وجميعُ ما ذُكر فيها مَكتوبٌ فيها حقًّا، فكان كلُّ واحدٍ مِن الرُّواة ينقل عنه ما حفِظَه[1].

وأمَّا تفسيرات الرَّجلِ لاختياراتِ البخاريِّ في كتابِه، فهو يهرف فيها بأيِّ كلامٍ، فمِن ذلك:

اتِّهامه اصطفاءَ البخاريِّ للمتونِ بالانحيازِ إلىٰ السُّلطةِ الحاكمةِ، وذلك أنَّه فَسَّر عدمَ روايتِه في «صحيحه» عن الأئمَّة الصَّادق والكاظم مِن آل البيت، بكونِه في ذلك متأثِّرًا بحكمِ الأمويِّين للشَّام[2]!

ومعلومٌ بداهةً أنَّ البخاريَّ عاشَ في العصرِ العَباسيِّ لا الأمويِّ، وهو بعكس ذلك عصرٌ يعادي بني أميَّة، ويقرب مُبغضيهم![3] مع العلم أنَّ البخاريَّ قد خرَّج حقًّا لغيرهم مِن أئمَّة آل البيتِ، كما سبق به البَيان.

وستأتي أمثلةٌ كثيرة لمُعارضاتِه المُهترئةِ لأحاديثِ «الصَّحيحين»، في بابِها المُناسب من الباب الثَّالث من هذا البحث، والله من وراء القصد.

---

(١) انظر «فتح الباري» لابن حجر (١/ ٢٠٥)، ولهذه الرِّوايات أوجه أخرىٰ للجمع ليس هذا موطن بسطها، انظرها في «مرويات السيرة» لـ د. أكرم العمري (ص/ ٣٩).

(٢) «الأضواء القرآنية» (ص/ ٧٧).

(٣) انظر «مرويات السيرة» لـ د. أكرم العمري (ص/ ٤٣).

المَطلب الرَّابع
نيازي عزُّ الدِّين[1]
وكتابه «دين السُّلطان، البرهان»

يُعدُّ (نيازي) مِن أبرز أعداء السُّنَن المعاصرين جلَدًا في مُعارضةِ متونِ «الصَّحيحين»، فكتابُه هذا مِن مَصادر الطُّعونِ الَّتي اعتمدها عَددٌ مِن المعاصرين في هجمَتِهم علىٰ «الصَّحيحين»[2]، واقعٌ هو في مجلَّدٍ كبيرٍ قارب عدُّ صفحاتِه الألفَ، تقوم فكرتُه علىٰ شبهةٍ أساسةٍ تابعَ فيها (جُولدْسِيهر) ثمَّ (أبو ريَّة)[3]، منها تنبثق باقي الشُّبَه الَّتي أودَعَها في كتابِه، ومضمونها:

دعواه أنَّ السُّنة وضَعها علماء الحديثِ بأمرِ معاوية بن أبي سفيان ﷺ، وأنَّ وضعَ الشَّيخين لكِتابيهما كان مُحاباةً للحُكَّام في وقتهما، وتحقيقًا لمطامعِهم السِّياسيَّة، فكان بهذا جملةُ الفقهاء والمحدِّثين جنودًا للسُّلطان لا لدين الله تعالىٰ!

(١) كاتب سوري من أصل شركسي، من حملة لواء الطعن في الأحاديث النبوية بدعوىٰ أنها من وضع السلاطين لتثبيت حكمهم، وأن الإسلام لم يلزم الأمة إلا بالقرآن وحده، استغرق ألف صفحة في كتابه «دين السلطان» لإثبات هذه الفرية، انظر «السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام» (ص/٢١).

(٢) انظر «جناية البخاري» (ص/٤٥)، وقد اتبع جمال البنَّا نفس منهجه في تكرار الأحاديث في كتابه «تجريد البخاري وسلم».

(٣) انظر «السنة ومكانتها في التشريع» للسباعي (ص/ ٢٣٠)، و«أضواء علىٰ السنة المحمدية» لمحمود أبو رية (ص/٩٩).

وهذه فِرية لا تُسندها مِسكة دليلٍ ولا شاهد تاريخ، تسقطُ اعتبارَ الكتابِ من أساسِه[١]، يقول مصطفىٰ السِّباعي في معرضِ ردِّه عليها: «هذه دعوىٰ جديدة، لا وجود لها إلا في خيالِ كاتِبها، فما رَوَىٰ لنا التَّاريخ أنَّ (الحكومة الأمويَّة) وَضَعَت الأحاديثَ لتُعمِّمَ بها رأيًا مِن آرائِها، ونحن نسأله: أين هي تلك الأحاديث الَّتي وضعتها الحكومة؟! إنَّ علماءنا اعتادوا ألَّا ينقلوا حديثًا إلَّا بسندِه، وها هي أسانيد الأحاديث الصَّحيحة محفوظةٌ في كُتبِ السُّنة، ولا نجدُ في حديثٍ واحدٍ مِن آلافِها الكثيرة، في سندِه عبد الملك، أو يزيد، أو الوليد، أو أحد عُمَّالهم كالحجَّاج، وخالد بن عبد الله القسري، وأمثالهم، فأين ضاعَ ذلك في زوايا التَّاريخ لو كان له وجود؟!»[٢].

ويقول المُعلِّمي: «أبو هريرة، والمغيرة، وعمرو، ومعاوية، صحابيُّون ﷺ، وكلُّهم عند أهل السُّنة عُدول، ثمَّ كانت الدَّولة لبني أميَّة، فلو كان هؤلاء يَستحِلُّون الكذبَ علىٰ النَّبي ﷺ في عيبِ عليٍّ ﷺ، لامتلأ الصَّحيحان -فضلًا عن غيرهِما- بعَيْبِه وذمِّه وشتمِه، فما بالُنا لا نَجِدُ علىٰ هؤلاء حديثًا صحيحًا ظاهرًا في عَيْبِ عليٍّ، ولا في فضلِ معاوية؟!»[٣].

لكن المُؤلِّف مع ذلك مُصرٌّ علىٰ عِمايتِه في اتِّهامه لأبي هريرة ﷺ بالكذبِ[٤]، كما زعَمَ أنَّ كعبَ الأحبارِ قد دَسَّ في الإسلامِ نصوصًا كثيرة مِن كُتب أهلِ الكتابِ المُحرَّفة[٥]، ثمَّ جاء الشَّيخان فأودَعاها في «صَحيحَيهما»[٦]، هكذا مِن غير حَسيبٍ ولا رقيبٍ، ولا انتبَه لذلك أحَدٌ مِن الأمَّة قبله!

---

(١) انظر الردَّ علىٰ هذه التُّهمة في «السنة ومكانتها في التشريع» للسباعي (ص/٢٠٥) و«الأنوار الكاشفة» للمعلمي (ص/٢١١)، و«كتابات أعداء الإسلام» لعماد الشربيني (ص/٤٩٤).

(٢) «السُّنة ومكانتها في التَّشريع» (١/٢٠٣).

(٣) «الأنوار الكاشفة» (ص/٢١١).

(٤) «دين السلطان» (ص/١٦٨، ٧١٤).

(٥) «دين السلطان» (ص/١٥٠).

(٦) «دين السلطان» (ص/٧١٣)

وأمَّا عَملُ (نيازي) في الكتاب:

فقد بدأه ببضعِ مقدِّماتٍ فَصَّل فيها بعضَ الأصولِ الَّتي يقوم عليها تسويدُه، حيث قَسَّم أحاديث «الصَّحيحين» علىٰ أربعين فصلًا، كثيرًا ما يُكرِّر الحديثَ تحتَ أكثرِ مِن مَوضعٍ بلا فائدةٍ زائدةٍ، غير الحشو والاستكثار![1].

مِن هذه الفصول -مثلًا- «ما تعلَّق بالأحاديثِ الَّتي يُناقض متنُها مَعاني القرآن الكريم»، و«أحاديث تُناقض بعضَها»، و«أحاديث تناقض أخلاق الرَّسول ﷺ»، وفصل «في الشَّواهد علىٰ إشراكِنا الحاليِّ!»، حيث يَرىٰ أنَّ قولَ المُسلمين بأنَّ السُّنة وحيٌ، إشراكٌ بالله تعالىٰ في تشريعِه وألوهيَّتِه![2] وليس يَدري المسكين بأنَّ قول المُسلمين بأنَّ السُّنة وَحي ناجمٌ عن أنَّ السُّنة في أصلِها من عند الله تعالىٰ، أوحىٰ بها إلىٰ نبيِّه إمَّا إلهامًا أو إقرارًا، فليس النَّبي ﷺ إلَّا مُبلِّغًا، لا مُشرِّعًا في حقيقتِه مع الله.

يقول (نيازي) في بيانِ خُطَّةِ كتابِه:

في كتابي هذا، سوف أدرس -فقط- «صحيح البخاريِّ»، ثمَّ آتي علىٰ ذكر أحاديث «مسلم» بتركيز أقلَّ . . لأنَّ غايتي مِن الدِّراسة، ليس حصر الحديث وتبيان الموضوع فحسب، وإنَّما مَقصدي من الدِّراسة: إظهار وتوضيح حقيقةٍ تَغاضىٰ عنها أغلبُ المسلمين اليوم، وتلك الحقيقة هي: تناقضُ أغلبِ الأحاديثِ المَرويَّة في «الصَّحيحين» مع صريحِ القرآن الكريم»[3].

فكان ممَّا خلُص إليه المؤلِّف فيه بعد دراستِه لأحاديثهما:

أنَّه لم يجد مِن ذلك في «الصَّحيحين» يوافق القرآن، سِوىٰ (أربعمائةٍ وتسعةٍ وثمانين) حديثًا! ثمَّ هذا القليل لا يلزم عنده منه أن يكون مِن قول النَّبي ﷺ

---

(١) انظر -علىٰ سبيل المثال- (ص/٢٩٠) من كتابه، وقارنها بما في (ص/٤٦٣).

(٢) «دين السلطان» (ص/٧١٢)، وهذا حكم يشاركه فيه غيره من منكري السُّنة، كما تراه في قول ابن قرناس في «الحديث والقرآن» (ص/١٨): «اتِّباع ما يقوله محمد ﷺ من غير القرآن: يعني أنَّنا عبدناه من دون الله، أو أشركناه في العبادة مع الله»!

(٣) «دين السلطان» (ص/١٧).

حقيقة[1]! بل هواه إلىٰ ردِّ كثيرٍ منها، هذا مع اعترافِه بعدم مُناقضتِها للقرآن، بدعوىٰ أنَّها متونَها مِن المواضيع الشَّكليَّة الَّتي لا تأثير لها في الإسلام، كما الحال مع حديث: «**احفوا الشَّوارب، وأرخوا اللِّحىٰ**»[2]، فهو لا يرىٰ في هذا الحديث فائدةً أصلًا!

وهكذا كثيرًا ما يُورِّطه ذوقُه الرَّديء في اتِّهامِ الحديثِ ورواتِه باختراعِ ألفاظٍ في المتونِ افتراءً علىٰ الدِّين، كحديثِ أبي ذرٍّ ﷺ الَّذي فيه: «.. **قال: هذا آدم، وهذه الأسْوِدة عن يَمينه وشِماله نَسَم بَنِيه** ..».

هذا الحديث قد أقلق مضجعَ (نيازي) وأغاضَه، إذ لم يسبِق لحضْرته أن سَمِع بكلمةَ «الأسْوِدَة»[3] ولا عَلِم بمعناها! وطالما أنَّ عربيًّا مثلَه لا يعرفها، فهي إذن مُختلَقةٌ لا معنىٰ لها في لسان العرب! ثمَّ راح يُفسِّر للقارئ سببَ هذه البائقة، بـ «أنَّ راوي هذا الحديث لا يُتقِن العربيَّة، ولم يعرف عند نقلِ الحديث معنىٰ (السَّواد)، فكتَب (أسوِدة)! وجَعلَ الَّذي علىٰ اليمين أيضًا مِن الأسودة الَّتي لا معنىٰ لها»[4]!

المُضحك من هذا، أنَّه مع عجزِه عن تفهُّمِ مثل ذاك الكلامِ العَربيِّ المُبين، وتَعسُّفه في (فبركةِ) أسبابٍ لوضعِ الحديث لم تخطر علىٰ قلب بشر: يعاتبُ العلماء علىٰ تقصيرِهم -بل جُبنِهم- عن مُصارحةِ مَتبوعيهِم بما في «الصَّحيحين» مِن مَكذوباتٍ! تهدم أُسَّ العقيدة والشَّريعة برُمَّتها، وبما فيها مِن مُناقِضاتٍ لكتاب الله تعالىٰ في الأحكامِ والأخبارِ، كما فَعلوا ذلك -دون تَهيُّبٍ- بأحاديث مَوضوعةٍ أخرىٰ في غيرهما مِن مُصنَّفات الحديث.

---

(١) «دين السلطان» (ص/ ٢٤٠).

(٢) «دين السلطان» (ص/ ٢٤٠).

(٣) **الأسودة**: جمع سواد، وهو الشَّخص، وقيل: الجماعات من الناس، انظر شرح النووي علىٰ صحيح مسلم (٢/ ٢١٨).

(٤) «دين السلطان» (ص/ ٣٧١).

فلماذا هذا التَّحاشي من نقدِ «الصَّحيحين» -في نظره-؟ أفلا عاملوا الكلَّ مُعاملةً واحدةً؟!

يقول نيازي: «لا يَهمُّنا السَّندُ، طالما تَبيَّن لنا أنَّ المتنَ ليس مِن الله، ولا يُطابق كلامَ الله، وما أحاديثُ الإمامين البخاريِّ ومسلم -رحمهما الله- في هذا المَقام، إلَّا كأحاديث أخرىٰ اعتَرفَ العلماء بأنَّها مَوضوعة، دون أن تكون لهم الجرأةُ الكافيةُ لقولِ الحقِّ»[1].

ولتَعجَبْ معي مَرَّةً أخرىٰ -وما أكثرَ عجائب الرَّجل- مِن إقحامِ (نيازي) قُرَّائه في عالمٍ مِن الإثارة النَّفسيَّة الغَريبة، علىٰ نَمط كُتَّاب الرِّوايات البُوليسيَّة! فلقد هَمَس في آذانهم باكتشافِه سِرًّا محوريًّا خطيرًا عن سببِ إيرادِ البخاريِّ لتلك الأحاديث المَوضوعةِ كلِّها في كتابِه، مع ظهورِ بُطلانها للعالَم كلِّهِ! يقول:

«إنَّ للبخاريِّ رسالةً سِريَّةً، يحاول أن يُنبِّهنا إلىٰ ما يحدُث في الدِّين . . »[2]، إنَّه «لم يكُن مُوافقًا علىٰ كلِّ ما يُقال عن الرَّسول ﷺ مِن أحاديث غير صحيحةٍ، ولكنَّه مِن خشيةِ السَّيافِ، كان لا يجرؤُ علىٰ الإجهارِ بها عَلَنًا! فوَضَعَها في كتابِهِ «الصَّحيح»، حتَّىٰ يلمَحَها كلُّ مُؤمنٍ غَيورٍ علىٰ دينه»[3].

ولله في خلقِه شؤون!

ولأجل أن يكون كلام الرَّجل عَمليًّا، لا مُجرَّد عتابٍ عاطفيٍّ، اقتَرَح علىٰ العلماءِ مَشروعًا مِعياريًّا لإنقاذِ الأمَّة ممَّا أُلزق بدينِها مِن أكاذيبِ أسلافِهم، متسائلًا بصيغة الاستنكار: «لماذا لا يجتمع علماء المسلمين، ليدرسوا أحاديث البخاريِّ ومسلم مِن جديدٍ، ويَعرضوها علىٰ آياتِ الله في القرآن الكريم؟!»[4].

(١) «دين السلطان» (ص/٧١٥).
(٢) «دين السلطان» (ص/٣٠٩).
(٣) «دين السلطان» (ص/٤٤٦).
(٤) «دين السلطان» (ص/٧١٥).

لكنَّه سرعانَ ما تراجع عن هذا المُقترحَ مِن أساسِه، وقنَّط القارئ مِن جدوىٰ جوابِه، ذلك أنَّ السُّنة النَّبويَّة -مهما حاولنا تنقيتها عنده- لا تعدو أن تكون «فهمَ الرَّسولِ الخاصِّ والمَحدود بإنسانيَّتِه بالزَّمانِ والمكانِ»؛ فكان الحلُّ المريحُ «أن نطيع أمرَ الرَّسولِ الدَّائم . . -وطاعة الرَّسول واجبةٌ علىٰ كلِّ المسلمين المؤمنين برسالتِه-: «**مَن كَتَب عنِّي غير القرآن فليمحُه**»[1]!

فأيُّ تناقضٍ هذا؟! بين إنكارِه قبلُ لِما زادَ عن القرآن مِن الحديث، ثمَّ استدلالِه هو علىٰ كلامِه هذا بـ (حديثٍ) فيه الأمر بمحوِ (الحديثِ)! وليس هو في القرآن؟! مع عدم اعترافِه بالأحاديث مِن الأصل! وستأتي دراسة نماذج مِن مُعارضاتِه لأحاديث «الصَّحيحين» في مكانها المُناسب من الباب الثَّالث للبحث -إن شاء الله-.

(١) «دين السلطان» (ص/٧١٦).

المَطلب الخامس
ابن قرناس[1]
وكتابه «الحديث والقرآن»

يزعم (ابن قرناس) أن غرضه من تأليفِ هذا الكتابِ: البرهنة علىٰ كفايةِ القرآن في التَّديُّنِ، واستغناء المسلم به عن الأحاديثِ النَّبويَّة، تصديقًا بأنَّ النَّبي ﷺ لم يوحَىٰ إليه غير القرآن، وأنَّ تلك المَروِيَّات المنسوبة إليه هي السَّببُ في تفرقةِ الأمَّة، وأنَّ الأمَّة لو اعتمدوا علىٰ القرآن وحده دون تأويل، لما تَفرَّقوا واختلفوا مِن بعد ما جاءهم البَيِّنات.

لقد أطنبَ القولَ في توكيدِ هذه الأصولِ البدعيَّة في مُقدِّمة كتابه، ومِمَّا مهَّد به لها قوله فيها: «هذا الكتابُ يقومُ علىٰ عرضِ نَزرٍ يسيرٍ مِن الأحاديث علىٰ كتابِ الله ﷻ، لإثباتِ أنَّ الحديث لا يُمكن أن يكون صَدَر مِن رسولِ الله ﷺ بصورتِه الَّتي في كُتبِ الحديث، ولا يُمكن أن يكون جُزءً مِن دين الله»[2].

ولإثبات هذا الادِّعاء اختارَ (ابن قرناس) أكثرَ مِن (مائتي وخمسين) روايةً مِن «صحيح البخاريِّ» مظهرًا تعارضَها مع القرآن، مقارنًا لها بما في كتاب الرَّافضةِ «الكافي» حاوِيَةِ الأكاذيب! مُرتِّبًا إيَّاها حسب ترتيبِها في «الجامعِ

(١) كاتب سعودي يخفي اسمه الصريح، منكر للسنة النبوية وحجيتها، له صفحة خاصة علىٰ موقع (أهل القرآن) علىٰ الشبكة العالمية، والذي يشرف عليه كبيرهم (أحمد صبحي منصور).

(٢) «الحديث والقرآن» (ص/ ٢١).

الصَّحيح»، مُبيِّنًا غَرَضه من التَّركيزِ علىٰ كتابِ البخاريِّ دون سائرِ مُصنَّفاتِ الحديث في قولِه:

«يستحيلُ أن نناقش كلَّ الأحاديث المَنسوبة للرَّسولِ، فقد اكتفينا بمناقشةِ بعضِ أحاديثِ البخاريِّ، كمُمَثِّل للأحاديثِ السُّنِّيَّة، إضافةً إلىٰ عدد قليلٍ من الأحاديث الواردة في كتابِ «الكافي» لتمثيلِ أحاديثِ الشِّيعة»[1].

وقد بيَّن ابن قرناس طريقة تأليفِه للكتابِ في المقدِّمة نفسها، وأنَّه قسَّمه إلىٰ خمسةِ أقسام، فقال:

«يتعرَّض القسم الأوَّل إلىٰ الأحاديث بشكل عامٍّ، والَّتي تتناول كافَّة المواضيع.

أمَّا القسم الثَّاني: فيتعرَّض لما تقوله الأحاديث عن الحكَّام والسَّلاطين، لأنَّ التَّحول عن الدِّين القويم جاء بمباركتهم.

والقسم الثَّالث: يعطي فكرة عن رسول الله في كتب الحديث، وعن جرأتها علىٰ الله ﷻ في القسم الرَّابع.

أمَّا القسم الأخير: فقد عرضنا فيه عددًا من الأحاديث الواردة في كتاب (الكافي) للكُليني»[2].

والمُؤلِّف مع هذه الفذلكة الفارغة مُفتقِرٌ إلىٰ تحصيلِ أوَّليَّات علمِ الحديث، مُستمرئٌ أن يضعَ نفسه قاضيًا علىٰ عُلمائِه، جامحٌ في جَهالتِه بمَناهجِ المُصنِّفين في السُّنة، فكان مِن غُبنِ آراءِه تلك -مثلًا- أنْ أنكرَ عليهم إخراجَ أحاديثِ الصِّحابِ ﭫ، دون تصريحِهم لفظًا برفعِها إلىٰ النَّبي ﷺ!

يقول: «إن المُتمعِّن في كتابِ البخاريِّ لوحدِه، سيجد أنَّ قرابة ثُلثِ الكتابِ نصوصٌ لا تُنسب إلىٰ الرَّسول، بل إلىٰ مَن هم دونه، . . وكأنَّ مَن هم دون الرَّسول لهم نصيبٌ في دين الله»[3]!

---

(١) «الحديث والقرآن» (ص/ ٢٣).

(٢) «الحديث والقرآن» (ص/ ٢٣).

(٣) «الحديث والقرآن» (ص/ ٤٣٣).

ومثَّل لذلك بحديث ابن عمر رضي الله عنه: ﴿وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، قال: «نَسَختها الآيةُ الَّتي بعدها»(١).

فقال: «هذا منسوبٌ لِمن هو دون الرَّسول، ولذلك كان يجبُ ألَّا يكون في كُتب الحديث»(٢)، وقد عَمِي عن أنَّ قولَ ابن عمرَ له حكمُ الرَّفع، لأنَّ مثله لا يُقال بالرَّأي، فضلًا عن الرِّواياتِ الأخرىٰ في نفسِ البابِ، والَّتي تُصرِّح برفعِ هذا إلىٰ النَّبي ﷺ.

ثمَّ أتبعَ (ابنُ قرناسٍ) هذا بعمايةٍ أخرىٰ عن مصطلحات القومِ، وذلك أنَّه أساء الظَّنَّ بعدالة أهل الحديث لمُجرَّد أنَّ فيهم من وُصف بالتَّدليس، وهو يفهِم لفظَ (التَّدليس) علىٰ المعنىٰ الدَّارج عند العامَّة، الَّذي هو بمعنىٰ (التَّحيُّلِ في الكذبِ)، فاعتقدَه دليلًا يُطعَن به في عدالةِ حَمَلة السُّنَن، قائلًا: «.. ومنهم مَن دَلَّس علىٰ الرَّسولِ، مع سبق الإصرار والتَّرصُّد»!

فأمَّا أوَّل حديثٍ استفتَح به كتابَه، يُنبيك عن سقوط أمانته في النَّقد وأحقيَّته بمفهومه للتَّدليس القبيح:

ما رُوي عن أبي سعيد الخدري مَرفوعًا: «.. **أخرجوا مَن كان فيه قلبه مِثقال حبَّةٍ من خردلٍ من إيمان ..**».

يقول ابن قرناس فيه: «إذا كان الحديث قال به الرَّسول، فمَن أخبرَه بخَبرِ الجنَّة والنَّار، وهما مِن عالمِ القيامةِ الَّذي لم يُخلق بعد؟! ... وكلُّ ما سيحدثُ في يوم القيامةِ هو مِن عالَم الغيب، الَّذي تَفرَّد الله -سبحانه- بعلمِه لوحده: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ [الجن: ٢٦]»(٣)

كذا قال، واضعًا يَدَه علىٰ الآية بعدها -كاليهود- يستُرها ألَّا تفضحَ هواه، وتُسقط دعواه! وهي قوله تعالىٰ بعدها: ﴿إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ فَإِنَّهُۥ يَسۡلُكُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ رَصَدٗا﴾ [الجن: ٢٧].

---

(١) أخرجه البخاري (ك: تفسير القرآن، باب ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ﴾، برقم: ٤٥٤٦).
(٢) «الحديث والقرآن» (ص/٤٣٣).
(٣) «الحديث والقرآن» (ص/٢٩-٣٠).

ويكفيكَ لتعلمَ مقدار عقلِ الرَّجل، ومَدىٰ أهليَّته للنَّقد، أن تقرأ ما تعقَّب به قوَله ﷺ: «**لا أحدَ أغْيَرُ من الله، ولذلك حَرَّم الفواحش**»، حيث فَسرَّ تَعسُّفًا معنىٰ الفاحشةِ بمُطلق الجِماع! أي: أنَّ الله تعالىٰ يَغار مِن ممارسةِ عبدِه للجنسِ مُطلقًا!

نعم والله، هكذا فهِمَ الحديثَ! وزادَ أن استنكرَ علىٰ مَن يُصدِّق هذا الخبر بشدَّةٍ، وراحَ يُعدِّد للقارئ فوائد الشَّهوةِ الجنسيَّة تطمينًا لقلوبِهم! يقول: «هذا القول تجنٍّ فاحش علىٰ الذَّات الإلهيَّة، فالله هو مَن خَلق الخلق، وجَعَل فيهم غريزةَ الجنس لكي يَتَناسل البَشرَ ويبقون . .»[١].

وهكذا تكون بدائع الفوائد وإلَّا فلا!

و(ابن قرناسٍ) وإن كان يحاول جهدَه بيانَ العِلل الَّتي لأجلِها استنكرَ حديثًا ما، غير أنَّه يُبهِم ذكرَ ذلك كثيرًا، فتراه يستنكر الحديث دون إبداء سببٍ ظاهرٍ، وهذا النَّفيُ الجازم منه إمَّا أن يكون لخبرٍ غَيبيٍّ بَلَغه، أو أن يكون لمانعٍ عقليٍّ يقطع بعدم إمكانِ ذلك؛ وكلُّ ذلك لا وجود له.

كما الشَّأنُ -مثلًا- مع حديث ابن عباس رضي الله عنه: «**إنَّ النَّبي ﷺ سَجَد بالنَّجم، وسَجَد معه المسلمون، والمشركون، والجنّ، والإنس**»، فقال ابن قرناس: «بطبيعةِ الحال هذا لم يحدُث، ولا يُمكن أن يكون حَدَث»، . . ثمَّ سَكَت![٢]

وسيأتي رَدُّ بعضِ مُعارضاتِه لأحاديث «الصَّحيحين» مِمَّا نراه يستحقُّ شيئًا من النَّظر في مكانها المُناسب مِن الباب الثَّالث في هذا البحث -إن شاء الله-.

(١) «الحديث والقرآن» (ص/٤١٧).

(٢) «الحديث والقرآن» (ص/٦٩).

المَطلب السادس

سامر إِسلامْبُولي[1] وكتابه «تحرير العقل من النَّقل: دراسة نقديَّة لمجموعة من أحاديث البخاريِّ ومسلم»

أغار (إِسلامبولي) علىٰ «صحيح البخاريِّ» وصِنوه «مسلم» في عدَّةِ مؤلَّفاتٍ ومَقالاتٍ سَخَّرها للطَّعنِ في جملة وافرة من أحاديثهما[2]، اتخذَ فيها أحاديث الكِتابين ميدانًا لتجاربِه المخبريَّة، إذ أنَّهما في نظرِه «محلُّ تسليمٍ عند المسلمين، وهم يعدُّون كتابَيهما أصحَّ الكُتبِ بعد كتابِ الله تعالىٰ، فإذا كان في البخاريِّ ومسلمٍ هذا الكَمُّ مِن الأحاديث المردودة متنًا، أو مشكِلةً في دلالتِها -وهي ليست للحصرِ- فما بالكم بغيرها مِن الكُتبِ، سواء عند السُّنة أم الشِّيعة؟!»[3].

فسامرٌ إذن يَتَغيَّا بذلك إثباتَ صدقِ دعواه في أنَّ «مادَّة الحديث النَّبوي، مادَّة تاريخيَّة لا قداسةَ لها أبدًا، ومُنتفٍ عنها صفةُ الوحيِ الإلهيِّ التَّشريعيِّ»[4].

---

(١) مفكر سوري، عضو في اتحاد الكتاب العرب، وباحث في مؤسسة الدراسات الفكرية المعاصرة بسوريا، له أكثر من عشرين مؤلَّفًا أغلبها في نقض المسلمات الشرعية، انظر ترجمته في موقعه الرسمي علىٰ الشبكة العالمية.

(٢) ككتابه «نبيُّ الإسلام غير نبيِّ المسلمين»!، و«السُّنة غير الحديث»، و«رجم الزَّاني جريمة يهوديَّة وافتراء علىٰ الإسلام».

(٣) «تحرير العقل من النقل» (ص/ ٤٠).

(٤) من حوارٍ صحفي له مع مجلة «الوقت» البحرينيَّة، منشور في «موقع أهل القرآن» بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٠٧م.

والكِتاب -في الجملة- أوهىٰ بناءً وأضعف منطقًا مِن محاولةِ مَن يطعنُ في أحاديث «الصَّحيحين» وهو مُؤمنٌ بالسُّنةِ في الجملة، ككتابِ (إسماعيل الكرديِّ)، دون أن يفهَمَ منهجَ المُحدِّثين في التَّصحيحِ والتَّضعيف، ولا كيفيَّة الخروجِ مِن التَّعارضِ الظَّاهري[1].

لقد مَهَّد المؤلِّف لهذا الكتاب بعدَّة مُقدِّمات مبعثرةٍ، عامَّتها إنشائيٌّ، مرتكز علىٰ استثارة العاطفةِ[2]، لا يكاد يُحيل إلىٰ أحدٍ مِن علماءِ الشَّريعةِ قديمِهم أو مُحدَثِهم، ولكن يحيل القارئ إلَّا إلىٰ إصداراته الأخرىٰ فقط.

فمِن تلكَ الأصولِ الَّتي أفاضَ القولَ فيها في مُقدِّماتِه تلك: **تقريرُه سبقَ العقلِ لـ «النَّقل، فالنَّقل نِتاجٌ لتفاعلِ العقلِ مع الواقع، ممَّا يؤكِّد هيمنةَ العقل، وسيادته علىٰ النَّقل»**[3].

وقد توجَّه في الكتاب بالسُّخطِ علىٰ سَلَف الأمَّة جمعاء، وأسقطَ ما انفردوا به من جُهدٍ في حفظ تراث نبيِّهم عن سائر الأُمَم، فقال: «علمُ مصطلح الحديثِ كذبةٌ وخدعةٌ كبيرةٌ، فهو ليس علمًا أصلًا! سواء تعلَّق ذلك بالسَّند والمتن، فالنَّتيجة واحدة: الضَّياع للمسلمين! وعندما جعل المسلمون مادَّةَ الحديث النَّبوي وحيًا ومصدرًا تشريعيًا، أُصيبوا بالتَّخلُّف والانحطاطِ، وابتعدوا عن المنهجِ الرَّبانيِّ المتمثِّل بالقرآن»[4].

---

(١) «مرويات السيرة» لأكرم العمري (ص/ ٤١).

(٢) وهذا في رأيي ما جعل نوعًا من الإقبال علىٰ مؤلَّفاته مِن بعض حُدثاء الأسنان، ممَّن لم تتشرَّب قلوبهم أصول الكتاب والسُّنة، وتمثيلًا لأسلوبه هذا: قوله -بعد أن قدَّم شبهاتٍ ينفي بها حجيَّة السُّنة- مخاطبًا فيها قرَّاءه: «لقد ذكرتُ لك ما ذكرتُ، حتَّىٰ تعلم الغَثَّ من السَّمين، وتميِّز من يضع السُّم في العسل، وحتَّىٰ لا تتأثَّر بعد قراءتك لهذا البحث بدعايتهم وضجيجهم .. واتِّهامهم لمن يحبُّ الله ورسوله، ويأمر بالالتزام بما أنزل الله، ويتمسَّك بالوحي القرآني -الَّذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه- بأنَّهم قوم قرآنيون ينكرون الحديث، ولا يحبُّون النَّبي العظيم ﷺ .. ويهوِّلون الأمر علىٰ النَّاس، ويجرِّكون مشاعرَهم، ويمنعونهم من العلم والدِّراسة والتَّفكير»، اهـ مِن مقاله «القرآن من الهجر إلىٰ التفعيل» المنشور بموقع «أهل القرآن» بتاريخ ٢٢ يناير ٢٠٠٧م.

(٣) «تحرير العقل من النقل» (ص/ ٧).

(٤) من حديث صحفي معه منشور في «موقع أهل القرآن».

وهكذا نهج سبيل البُهتِ إلىٰ آخر مقدِّماته الَّتي استغرقت منه نصفَ الكتاب، والنِّصفُ الثَّاني حشاه بالطَّعنِ في خمسين حديثًا اختارَها مِن «الصَّحيحين».

فهل يُفهم من هذا كلِّه أنَّ (سامرًا) يُقرِّر كذب كلِّ الأحاديث النَّبويَّة؟!

يجيب قائلًا: «لم أقُل ذلك؛ وإنَّما قُلت: إنَّ الوضعَ والكذبَ علىٰ لسانِ النَّبي ﷺ قد فَشا بعد وفاتِه»(١).

نعم؛ هو -كما قال- لا يَعتدُّ بالحديثِ ولا يَرفعُ به رأسًا في احتجاجٍ ولا استئناسٍ من الأساس، غير أنَّه يَعتقد أنَّ للعقلِ وظيفةً تكمُن في القيام بـ«عمليَّة الفرزِ» في الحديث النَّبوي، وذلك «حسبَ الأدوات المعرفيَّة الجديدة، فيُحتفَظ بالصَّواب، ويُستبعَد الخطأ»(٢).

وما دور علمِ الإسنادِ والحديثِ إذن؟

يُجيب قائلًا: «ليسا أساسًا لمعرفةِ صِحةِّ الحديث، بل هو القرآن والعلم أوَّلًا..

فمنذ متىٰ صار معرفةُ النَّاس وأحوالِهم علمًا له مَعايير وقواعد؟!..

إنَّ العلم هو مجموعةُ قواعد وقوانين يَتمُّ البرهنةُ عليها مِن الواقعِ والفلسفة، فتصير مِعيارًا وميزانًا.. فهل الإسناد هو عِلمٌ بهذا المفهوم؟!»(٣).

هكذا يَتسائل المؤلِّف تساؤل المُستنكرِ الفَهِيم.

لكن سرعانَ ما ناقض كلامَه بعد هذا التَّقرير بأسطرٍ مناقضةً فاحشةً، حث أراد أن يبيِّن للقارئِ المعيارَ الَّذي يُنسَب به الحديث إلىٰ النَّبي ﷺ، فقال: «.. إنْ وافق متنُ الحديث القرآن، وانسجَمَ معه بين يديه لا يتجاوزه، **يَتمُّ النَّظر في سَندِه: فإن صَحَّ علىٰ غَلبةِ الظَّنِ، ننسبُه إلىٰ النَّبي ﷺ، وإن لم يَصحَّ سنده**

---

(١) من مقاله «البخاري يضعف أحاديث مسلم» علىٰ موقع «أهل القرآن» بتاريخ ١٥ غشت ٢٠٠٧م

(٢) «تحرير العقل من النقل» (ص/١٤).

(٣) انظر كتابه «قراءة نقدية لخمسين حديثًا من البخاري ومسلم» (ص/٧-٨)، ومقاله «البخاري يضعف أحاديث مسلم» علىٰ موقع «أهل القرآن» بتاريخ ١٥ غشت ٢٠٠٧م.

نتسبه إلىٰ الحكماء والعلماء . . »[1]!

كيف وقد نفيتَ قبلُ هذا النَّظر جملةً أن يكون عِلمًا بالمرَّة؟!

لأجل هذا الخبط كلِّه أقول:

إنَّ تنكُّبَ (سامرٍ) لهذا المنهج الحديثيِّ القويم، واغترارَه بعقليَّتِه الفارغة، واحتقارَه لعامَّة المسلمين وخاصَّتهم مِن المُحدِّثين والفقهاء، أفضىٰ به إلىٰ نتيجةٍ طبيعيَّة، أعربَتْ عنها بعضُ قوارِع فتاويه الَّتي قَفَته بأمرٍ عظيم!

فهو من أباحَ للمرأةِ الزَّواج برجلٍ آخر للجماع إذا عجز زوجُها الأصليُّ عن ذلك، مع بقائها في عصمة الأوَّل!

وهو من أجاز تبعًا لذلك استئجارَ الرَّحِم للحمل[2]!

وهو من أنكرَ الحجاب أن يكون من الإسلام[3].

وقد أوجبَ علىٰ الحائض والنُّفساء الصِّيام! وأباحَ لهنَّ الزَّواج من أهل الكتاب![4] وغير ذلك مِن رَفَثِ شذوذاتِه الَّذي ابتلاه الله بها، جزاءَ طعنِه في السُّنةِ وحَملتِها مِن أولياء الله تعالىٰ.

ومَن يُضلل الله فلا هاديَ له.

---

(١) «قراءة نقدية لخمسين حديثًا من البخاري ومسلم» لسامر إسلامبولي (ص/٧-٨).

(٢) انظر هاتين الفاقرتين في كتابه «القرآن من الهجر إلىٰ التفعيل» (ص/١٠٨، ١٥٤).

(٣) في كتابه «غطاء رأس المرأة أو شعرها حكم ذكوريٌّ وليس قرآنيًا»، وقد دأب علىٰ وضع صور نساء متبرجات بزينتهنَّ علىٰ أغلفة بعض كتبه! كهذا الأخير، وكتابه الآخر «ميلاد امرأة من الجحيم».

(٤) كثير من فتاويه الشَّاذة مبثوثة في موقع «أهل القرآن» لصاحبه أحمد صبحي منصور.